المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/QVQV7666
Volume 2 Issue 7
N :9 July 2026
ISSN : 3119-6411

المجتمع المدني: من الإشكال المفاهيمي إلى التمظهرات السوسيولوجية في السياق المغربي.

Civil Society: From Conceptual Problematic To Its Sociological Manifestations in the Moroccan Context.

الدكتور: زكرياء لمغاري
دكتور في علم الاجتماع

الملخص:
يقدّم هذا المقال قراءة سوسيولوجية تحليلية لمفهوم المجتمع المدني باعتباره بناءً نظريًا إشكاليًا متعدد المرجعيات والدلالات. وينطلق من تفكيك تشابكه المعرفي الناتج عن تقاطعه مع الفلسفة السياسية والعلوم القانونية، بما يفرزه من توترات تعريفية وسياقية. كما يتتبّع تشكّله في الفكر الغربي الحديث، من التصورات التعاقدية إلى المقاربات الجدلية والمادية، مبرزًا تحوّله من دلالة معيارية إلى أداة تحليل للفعل الجماعي والتنظيم الاجتماعي. ويركّز على تعددية مستوياته التحليلية: المفهومي، والنظري، والسوسيو-تاريخي. ويسعى إلى تجاوز الاختزال التعريفي عبر إبراز طابعه المركب كحقل تفاعل بين الدولة والمجتمع والفاعلين الاجتماعيين.

الكلمات المفتاحية:
المجتمع المدني، البناء السوسيولوجي، الفعل الجماعي، الهيمنة، الدولة، الصراع، المرجعيات النظرية، السياق المغربي.

Abstract:
This article offers an analytical sociological reading of the concept of civil society as a problematic theoretical construct marked by multiple references and meanings. It begins by unpacking its epistemic entanglement resulting from its intersection with political philosophy and legal studies, which generates definitional and contextual tensions. It then traces its formation in modern Western thought, from contractualist theories to dialectical, materialist, and hegemonic approaches, highlighting its shift from a normative philosophical notion to an analytical tool for understanding collective action and social organization. The article emphasizes the plurality of its analytical levels—conceptual, theoretical, and socio-historical—and seeks to move beyond reductive definitions by foregrounding its complex nature as a field of interaction between the state, society, and social actors.

Keywords:
Civil society, Sociological construct, Collective action, Hegemony, State, Conflict, Moroccan context.

مقدمة:

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني أحد أكثر المفاهيم إشكاليةً والتباسًا في حقل علم الاجتماع المعاصر، نظرًا لتشابكه النظري وتعدّد دلالاته التاريخية وتباين استعمالاته الإيديولوجية. فالمفهوم لا ينتمي إلى حقل معرفي واحد، بل يتقاطع مع الفلسفة السياسية، والسوسيولوجيا، والعلوم القانونية، مما يجعله عرضة لتوترات تعريفية ناتجة عن اختلاف المرجعيات النظرية والسياقات التاريخية التي أنتجته وأعادت إنتاجه. لذلك، فإن الاشتغال على مفهوم المجتمع المدني لا يمكن أن يتم خارج مساءلة شروط تشكّله المعرفي، وسياقاته التداولية، وتحولاته البنيوية التي نقلته من دلالة فلسفية معيارية إلى أداة تحليل سوسيولوجي لمجالات الفعل الجماعي والتنظيم الاجتماعي.

لقد ارتبط بروز هذا المفهوم في الفكر الغربي الحديث بالتحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا منذ القرن السابع عشر، خصوصًا مع نظريات العقد الاجتماعي عند "توماس هوبز" و"جون لوك" و"جان جاك روسو"، حيث تم التفكير في المجتمع المدني كبديل نظري لحالة الطبيعة وكفضاء لتنظيم العلاقات الاجتماعية وفق مبدأ التعاقد والقانون. غير أن هذا التصور سرعان ما عرف

تحولات عميقة مع "جورج فيلهلم فريدريش هيغل" الذي أعاد إدراجه ضمن جدلية الأسرة والدولة، ثم مع "كارل ماركس" الذي حمّله دلالات مادية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والصراع الطبقي، وصولًا إلى "أنطونيو غرامشي" الذي نقله إلى مجال الهيمنة الرمزية والإيديولوجية داخل البنية الفوقية.

في هذا الإطار، يندرج هذا المقال ضمن مقاربة سوسيولوجية تحليلية تروم تفكيك مفهوم المجتمع المدني من خلال ثلاث مستويات متكاملة: أولها مستوى التحديد المفاهيمي واللغوي في الحقول المعجمية المختلفة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية)، وثانيها مستوى التأصيل النظري في الفكر الغربي الحديث، وثالثها مستوى التمظهرات التاريخية والسوسيولوجية للمفهوم في السياق المغربي. وبذلك، يسعى هذا المقال إلى تجاوز التعريفات الاختزالية للمفهوم، والكشف عن طابعه الإشكالي بوصفه بناءً نظريًا وسوسيولوجيًا يعكس تفاعلات معقدة بين الدولة، والمجتمع، والفاعلين الاجتماعيين.

I. مفهوم المجتمع المدني: الدلالة والمفهوم

يعاني مفهوم المجتمع المدني مشكلة تتعلق بصعوبة تحديده وانسيابه وانتشاره في كل الاتجاهات، لينحت ذاته وجودا ما تارة، أو ليفرض عنوة تارة أخرى، بحيث أصبح اصطلاحاً متداولاً وشائعاً في الجدل الذي تخوض فيه مختلف النخب التي تنتمي إلى مجالات وقطاعات مختلفة في المعرفة والسياسة والاقتصاد... إن البحث في جذور المجتمع المدني (الحفريات) يكاد يكون مستحيلا بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمتداخلة للتحولات التي رافقت أعمال وجهود ترجمة النصوص التأسيسية للفكر الفلسفي والسياسي والاجتماعي[409]. ولعل ما ربحه المفهوم في سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقة[410].

لكن قبل الخوض في تفسير ما تحمله عبارة المجتمع المدني من أبعاد جعلت منها "مفهوما" من المفاهيم الأساسية في الفكر الأوربي الحديث، ينبغي النظر أولا فيما يمكن أن نحدد به هذا المفهوم على صعيد اللغة، والحق أننا سنصاب بدهشة كبرى، إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة المجتمع المدني كما تم تحديد معناها في اللغة العربية بالمقارنة مع ما تحددت به في اللغات الأوربية[411].

1. تحديد مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) في المعاجم الإنجليزية:

يرى معجم "The Oxford Dictionary of Sociology" أن هناك تعريفات عديدة ومتضاربة لمفهوم المجتمع المدني، إلا أن سماته الأساسية تتمثل في أنه يشير إلى الحياة العامة لا إلى الأنشطة الخاصة أو المنزلية، ويُقابل الأسرة والدولة، ويقع ضمن إطار سيادة القانون. يبدو أن معظم المراجع تُشير إلى أنه مجال المشاركة العامة في الجمعيات التطوعية، ووسائل الإعلام، والجمعيات المهنية، والنقابات العمالية، وما شابه.

ويعتقد بعض المفكرين مثل "هيغل"، أن المجتمع المدني، يقع بين الفرد أو الأسرة من جهة، والدولة من جهة أخرى، وهو ظاهرة مؤقتة، يتم تجاوزه عند التقاء المصالح الخاصة والعامة. بينما يرى آخرون أنه مجالا للخصوصية في مقابل الدولة. أما بالنسبة "لأنطونيو غرامشي"، فيعتقد أنه معقلًا للهيمنة الطبقية، وداعمًا للدولة في نهاية المطاف (وإن لم يكن بشكل قاطع).

يعود استخدام مصطلح "المجتمع المدني" في شكله الحديث إلى تجربة انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، وما بدا من ضمور أو انعدام للمستوى المتوسط للعلاقات الاجتماعية، أي مجال التنظيم الذاتي الاجتماعي، وذلك المستوى في التعبير عن المصالح بين المجال الخاص للأسر والدولة الشمولية.

يُنظر إلى المجتمع المدني دائمًا بوصفه فضاء ديناميكي، ويتبنى مفهوم الحركات الاجتماعية. كما يُمكن اعتباره الجانب الديناميكي للمواطنة، الذي يجمع بين الحقوق والواجبات المكتسبة... وبالتالي، فإن حرية التعبير، كحق مدني أساسي، يعتمد على ثقافة

409- رشيد جرموني، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008. ص 22 -23.

410 - واصف منصور، المجتمع المدني الضرورات التحديات والمحاذير، دار النشر المغربية، عين السبع الدار البيضاء، 2007. ص13.

411 - محمد عابد الجابري، المجتمع المدني ليس مطلبا بل هو واقع يكون موجود أو غير موجود، سلسلة مواقف، دار النشر المغربية أديما، العدد 39، مايو 2005. ص 9.

وتنظيم الناشرين والصحفيين والجمهور القارئ عمومًا، سواءً من حيث الطريقة التي تُضفى بها الشرعية، أو من حيث نطاقها وكثافتها[412].

أما معجم "The Cambridge Dictionary of Sociology" فيعرف المجتمع المدني باعتباره مجموعة العلاقات والمؤسسات الاجتماعية الواقعة بين الدولة والحياة الخاصة، والتي تُنظَّم عبر الجمعيات والحركات والمبادرات الجماعية[413].

يمكن استخلاص، إذن، من خلال تعريف المجتمع المدني حسب المعاجم الإنجليزية كونه مجالًا للفعل الجماعي الطوعي وغير القسري، يتشكل حول المصالح والأهداف والقيم المشتركة، ويتميز أو يوجد خارج كل من الدولة (State)، والسوق (Market)، والأسرة (Family)، ويقع ضمن إطار سيادة القانون.

2. تحديد المجتمع المدني (Société civile) في المعاجم الفرنسية:

يقدّم معجم "Dictionnaire de la pensée sociologique" تعريفا لمفهوم المجتمع المدني"société civile" باعتباره مجموع البُنى والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل خارج جهاز الدولة، والتي تنتظم عبر أشكال تنظيمية مستقلة مثل الجمعيات والحركات والهيئات الوسيطة[414].

ويعرّف معجم "Lexique de sociologie" المجتمع المدني بوصفه الفضاء الذي تتكون داخله تنظيمات حرة ينشئها الفاعلون الاجتماعيون للدفاع عن مصالح مشتركة، ولتنظيم أشكال المشاركة في الحياة الجماعية، في استقلال نسبي عن الدولة والسوق[415].

أما معجم "Dictionnaire de sociologie" فيحدد المجتمع المدني "société civile" باعتباره مجموع التنظيمات والمؤسسات غير الحكومية التي تتيح للأفراد إمكانات الفعل الجماعي والتعبير عن المصالح والقيم داخل فضاء عمومي متميز عن سلطة الدولة[416].

ويذكر الباحث "محمد الغيلاني" عن مفهوم المجتمع المدني كون "Civil" في اللاتينية مرادف "Political" في الإغريقية، كما أن "Polis" الإغريقية و"Civilas" اللاتينية لا يؤديان الدلالة نفسها. فمفهوم "Polis" له وجود مستقل بصرف النظر عن العلاقات التي تنسجها مكوناته، كما لا يبدو واضحا ما إن كان لهذا التمييز تأثير على التعارض القائم في أزمنتنا المعاصرة بين "Civil society" و "Political society"، هذا وينتقل الباحث إلى كون مفهوم المجتمع المدني له أصل فيما تركه أرسطو (350 ق م)، ويقر بأن هناك احتمال أن تكون الترجمة لمفهوم "Kononia Politiké" الذي ورد في كتاب أرسطو «Politiqué» و"Ethique anicommaqué"، قد ظهرت في تجربة أول ترجمة للكتاب الأول إلى اللاتينية سنة (1260م)، ومنها إلى الانجليزية والفرنسية وباقي لغات أوربا.

هذا عن السياق الذي جاء فيه تعريف المجتمع المدني، أما في ما يتعلق بتأصيله في اللغة الفرنسية، فقد برز أول ظهور لمصطلح المجتمع المدني في اللغة الفرنسية مع ترجمة كتاب"Somme de théologie" عن اللاتينية وكان ذلك سنة 1546، حيث يبدو مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي، أي بصفته نظاما قائما على التشريع لتجمع من المواطنين، وقد كان الفضل في إقرار الترجمة "Melanchton" من "Politike kononia" بمصطلح "Socoiéta Civils" أو "Société Civil"، ونجد أيضا تعبير "compagnie de citoyens"[417].

3. تحديد المجتمع المدني في اللغة العربية:

412 - Marshall Gordon: Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University Press, Second Ed, 1998, p. 74.

413 - Bryan S.Turner : Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press, 2006, p. 70.

414 - Raymond Boudon , François Bourricaud : Dictionnaire de la pense Sociologique, Presses Universitaires de France(PUF), 2e Ed, Paris, 2005, p. 626.

415 - Raymond Boudon , Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard Lécuyer : Lexique de sociologie, Paris: Éditions Dalloz, 9e éd, 2017, p. 356

416 - André Akoun, Pierre Ansart: Dictionnaire de sociologie, Paris: Le Robert et le Seuil, 1999, p. 514.

417 - رشيد جرموني، نفس المرجع السابق. ص 23 -24.

يرى "محمد عابد الجابري"[418] أن لفظ "مجتمع" صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميمياً، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان (اجتماع)، وإما مكان أو زمان حصول الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى الأجنبي الذي تترجمه به "Society" أو "Société"، والذي يعني أول ما يعني عددا من الأفراد يشكلون مجموعة أو جماعة بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض. أما لفظ "مدني" فهو يحيل في اللغة العربية إلى المدينة إلى الحاضرة (قارن: بدو/ حضر، بادية/ مدينة). وبناء على ذلك، يمكن القول إن عبارة "المجتمع المدني" في اللغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو المجتمع المدني تماما كما فعل "ابن خلدون" حينما استعمل "الاجتماع الحضري" ومقابله "الاجتماع البدوي" كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في العهود السابقة له (وأيضا اللاحقة)، وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية، فالمجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد لـ "المجتمع القبلي".

هذا في حين أن اللفظ الأجنبي "Civil" الذي تترجمه ب مدني" في قولنا "مجتمع مدني"، يستبعد في الفكر الأوربي ثلاثة معان رئيسية هي بمثابة أضداد له، معنى" التوحش" (قارن عبارة الشعوب البدائية أو المتوحشة في مقابل عبارة الشعوب المتحضرة)، معنى "الإجرام" (قارن "مدني" في مقابل "جنائي" في المحاكم، معنى الانتماء إلى الجيش قارن "مدني" في مقابل "عسكري")، ومعنى الانتماء إلى الدين (قارن "التعاليم الدينية" في مقابل "القوانين المدنية")، وهكذا فعبارة "المجتمع المدني" في الفكر الأوربي هو بناء على ذلك مجتمع متحضر لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة، إذن، فالفارق كبير بين مدلول عبارة المجتمع المدني داخل اللغة العربية وبين مفهومها في الفكر الأوروبي.

انطلاقا من هذا التدقيق اللغوي في معنى المجتمع المدني كما جاء في اللغات الأجنبية، وكذا كما حدد في اللغة العربية، يحق لنا التساؤل عن ما هو مفهوم المجتمع المدني، وعن شروط تشكّله المعرفي، وسياقاته التداولية، وتحولاته البنيوية.

4. تحديد مفهوم المجتمع المدني:

من الطبيعي أن تكون هناك تعاريف عديدة للمجتمع المدني نظرا لاختلاف المواقف الإيديولوجية، ف "عبد الله ساعف"[419] يرى أن المجتمع المدني يشير إلى مؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية ومبادرات وممارسات تقوم بدور الوساطة بين المجموعات من جهة، والدولة ومؤسساتها الرسمية من جهة أخرى، فهو مفهوم يشير إلى مجال تنتشر فيه أنشطة ومبادرات فردية ومجموعات مدنية تقع بين المؤسسات والأجهزة الاقتصادية من جهة، وأجهزة الدولة وآلياتها الرسمية من جهة أخرى.

ويعرف محمد عابد الجابري[420] المجتمع المدني بأنه ليس مطلبا، وسيكون خطأ إذا نحن اعتقدنا أنه كذلك، بل هو واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجيا مع التحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي يتم عبر جملة مطالب منها "حقوق الإنسان" ومبدأ السيادة للشعب الذي هو مضمون العقد الاجتماعي... إذن، فالمجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي، التحول الذي يتم بفعل تطور داخلي للمجتمع، ولكن أيضا بفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب معينة كمطالب حقوق الإنسان.

II. السياق العام لبروز مفهوم المجتمع المدني في الغرب:

يحيل المفكرون والباحثون في العلوم الاجتماعية كما في الفلسفة إلى البدايات التأسيسية والحقيقية لتشكل مفهوم المجتمع المدني إلى القرن السابع عشر الميلادي، حيث يكون التأصيل النظري لهذا المفهوم ارتباطا بالفلسفات الحقوقية، المسماة أيضا بفلسفات "الحق" ونظريات "العقد الاجتماعي" مع كل من "توماس هوبز" و"جون لوك" وبعدهما "جون جاك روسو"[421]. لمفهوم المجتمع المدني، إذن، تاريخ خاص مرتبط بالتحولات العميقة التي شهدتها أوروبا في القرن الثامن عشر(18) لمجابهة التراث

418 - محمد عابد الجابري، نفس المرجع السابق. ص 9 -11.

419 - واصف منصور، نفس المرجع السابق. ص 13.

420 - محمد عابد الجابري، نفس المرجع السابق. ص 14.

421 - محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي)، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 36. 1 أبريل 2008. ص26.

الاستبدادي للدولة الأوربية، بمعنى أنه ترجمة لمطلب اجتماعي من أجل استقلال أكبر إزاء الدولة، هذا المفهوم أيضا هو مطلب البورجوازية في مرحلة التحول الكبير لأوروبا التي كانت تدعمه الإيديولوجية الليبرالية، وهي كذلك مرحلة نشأة الدول القومية الأوربية الأولى: انجلترا وفرنسا، ولكن في نصف القرن التاسع عشر سيظهر تيار جديد يعطي للمفهوم أبعادا جديدة اسمه التيار "الماركسي"[422].

وعند تحليلنا لآراء أصحاب نظرية "العقد الاجتماعي" نصادق أن مفهوم المجتمع المدني يحضر إما كبديل يضعه بعضهم كمقابل ل"حالة الطبيعة"، وإما كطرف يرى آخرون أنه يجب أن يحل محل "المجتمع الديني"(الكنيسة)، وقد تطور الأمر إلى أن اعتبره "جون جاك روسو" مجسما لإرادة العامة، وبالتالي، كبديل عن الكنيسة[423].

ويعد "توماس هوبز" أول من فرق بين الدولة والمجتمع المدني في كتابه "حقوق الإنسان" عام 1791م، بحيث أنه دعا إلى حكومة محددة الوظائف ومجتمع مدني حر، بعيدا عن الفوضى والبربرية، ومجسدا حياة مدنية منظمة، تتأس فيها على أنقاض الطبيعة، دولة تعتبر ساعة تضبط سلوك الأفراد وتحميهم وتضمن لهم النظام والسلم.

وإذا جاز لنا أن نصنف المقاربات الأساسية ضمن إشكالية المجتمع المدني، يمكن محورتها كما صاغها كل من "هوبز" و"لوك" و"هيغل" و"ماركس" و"غرامشي".

ويرى "جون لوك" أحد مهندسي نظرية "العقد الاجتماعي" أن مفهوم المجتمع المدني هو مجتمع المدينة والتحضر، مجتمع خرج من البربرية ليلتف أعضاؤه حول اتفاق تعاقدي، يصبح في إطاره القانون هو الذي يسمو ليكون مرجعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس، أي أنه منظم وضامن الحرية[424]. ويرجع الفضل لإعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني إلى المفكر الألماني "فريديريك هيجل" الذي أعجب بأفكار "جون جاك روسو"، ومن ثم حاول تجاوزه، وهكذا ففي كتابه "مبادئ فلسفة الحق" الذي نشره سنة 1821 اعتبر أن المفهوم في صيغته التعاقدية قاصر عن تحقيق أمن الأفراد وحماية مصالحهم الخاصة، فضلا عن المصالح العامة للدولة، نظرا للتمزق الشديد وتضارب المصالح المادية والطبقية التي تميز مكونات هذا المجتمع، الأمر الذي يجعل تحقيق الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تطور هذا المجتمع أمرا متعذرا، وبذلك فضل "هيجل" الدولة عن المجتمع المدني، واعتبرها الجوهر الأصل والمصدر المتحكم في جميع الفعاليات الإنسانية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وحتى الثقافية منها[425].

لقد اعتبر "هيجل" أن المجتمع المدني مظهر من مظاهر الدولة، أرقي نسبيا من الأسرة، ومجاله هو تقسيم العمل وإنتاج وتبادل الخيرات المادية، أي مجال لتنافس المصالح المتعارضة في سياق سعي الأفراد لإشباع حاجاتهم، في حين أن الدولة هي الممثل للمصلحة العامة، أي ضامنة لمصالح المجتمع المدني[426]. ويذكر "هيجل" أن الخلط بين الدولة والمجتمع المدني يفسد المفهوم كليا، ويأخذ على المنظرين للدولة جهلهم هذا التمييز بين وحدة هي مجرد تجمع على طريقة المجتمع المدني، وبين التماسك العضوي للدولة [427]، ويمكن القول بكيفية عامة إن مفهوم المجتمع المدني كان يتحدد قبل "هيجل" كطرف آخر إزاء السلطة "سلطة الكنيسة" و"سلطة الحكم الاستبدادي"، ومع "هيجل" أصبح المجتمع المدني يمثل لحظة من التطور في المجتمع الأوروبي تقع بين الأسرة والدولة[428].

422 - رشيد جرموني، نفس المرجع السابق. ص 26-27 بتصرف.

423 - محمد عابد الجابري، نفس المرجع السابق. ص 15.

424 - محمد شخمان، المجتمع المدني وإشكالية الفهم بالمغرب، صحيفة السياسة، العدد 25، الصادر بتاريخ 26 فبراير 04 مارس 1999.

425 - عمر برنوصي، مفهوم المجتمع المدني، مجلة فكر ونقد، عدد 37. مارس 2001. ص 24.

426 - محمد شخمان، نفس المرجع السابق.

427 - جان بيار لوفيفر وبيار ما شيري، هيغل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. ط 1. 1993. ص 61.

428- محمد عابد الجابري، نفس المرجع السابق. ص 22.

وانتقالا من الأستاذ إلى التلميذ من "هيجل" المثالي إلى "ماركس" المادي، سيتحقق انتقال في توظيف المفهوم من دائرة الفكرة المثالية المعبرة عن جدلية الضرورة والحرية، إلى دائرة المصلحة الاقتصادية المعبرة عن الوساطة بين الدولة والفرد بالنظر إلى أن دلالة المجتمع المدني عند "ماركس" حتى سنة 1845 تعني المصالح الاقتصادية للطبقة البورجوازية[429].

وفي سياق نقده للمثالية "الهيجلية" في مختلف مستوياتها نظر "ماركس" إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية لأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، وعند دراسة "ماركس" بنية المجتمعات الرأسمالية كان يقيم تمييزا تاما بين الدولة باعتباره الأداة الطبقية للسلطة السائدة اقتصاديا وايديولوجيا وبين المجتمع، وهو الأمر الذي جعله يتجاوز المنظور الليبرالي للدولة، وقد ساهمت مفاهيم الصراع الطبقي والبنية الفوقية والتحتية واستراتيجية الثورة البروليتارية في صياغة رؤية فلسفية سياسية دينامية متطورة، بالمقارنة مع التحليلات السياسية التي بلورتها نظرية التعاقد[430]. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن المجتمع المدني هو فضاء الصراعات الطبقية، إنه الميدان الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة. وهكذا، أمكن القول أن المفهوم قد اكتسب في الرؤية "الماركسية" معنى ماديا نأى به عن المفهوم المعرفي البحث، ومعنى ثوريا ليتحول في العمل اليومي إلى سلاح سياسي ضد السلطة الاستبدادية... ثم يصبح مفهوما تاريخيا عالميا مرتبطا بالمجتمع الرأسمالي ومتطورا بتطور الطبقة البرجوازية، وانتقال قاعدتها الإنتاجية من درجة إلى درجة أخرى أكثر تقدما[431].

بعد غياب مصطلح المجتمع المدني لبضعة عقود من الزمن، عاد إلى الظهور مع "أنطونيو غرامشي"، الذي استعمله استعمالا مغايرا ووسع دلالاته، فقد ميز هذا المفكر بين "المجتمع السياسي" و"المجتمع المدني" داخل الدولة الطبقية، فمفهوم الدولة ينطبق على المجتمع السياسي وسيمثل لحظة القوة والإكراه، بينما سيدل مفهوم المجتمع المدني على شبكة الوظائف التربوية والإيديولوجية المعقدة والتي يتم التحكم من خلالها في المجتمع وتسييره عبرها. يكتب "غرامشي" يمكننا أن نميز بين مستويين كبيرين داخل البنية الفوقية: مستوى يمكن نعته ب"المجتمع المدني" أي مجموعة من المؤسسات التي تسمى عادة ب "المؤسسات الداخلية والخاصة"، ومستوى يمكن نعته ب"المجتمع السياسي أو الدولة"، ويقابلان على التوالي: وظيفة الهيمنة التي تمارسها المجموعة المسيطرة على مجموع الجسم الاجتماعي، ووظيفة "السيطرة المباشرة أو التحكم" التي يتم التعبير عنها عبر الدولة والسلطة الحقوقية[432].

لا يمكن فصل تفكير "غرامشي" في المجتمع المدني عن تفكيره السياسي الماركسي في مسألة التغيير والثورة، حيث انبثق لديه هذا المفهوم بعد مراجعاته السياسية والنظرية (في سنوات اعتقاله في سجون الديكتاتور موسوليني) لتجربة إخفاق الأحزاب الشيوعية بأروبا الغربية، واستحالة إنجاز ما حققه البلاشفة بقيادة لينين بالاتحاد السوفياتي، واستنتج غرامشي أن الصراع في الاتحاد السوفياتي الإقطاعية كان داخل المجتمع السياسي محوره السلطة، أما في أوربا الغربية، فالبورجوازية متمكنة من المؤسسات الثقافية والتربوية والدينية، أي أنها محققة لهيمنة ثقافية على المجتمع المدني بكل مؤسساته وخلاياه، وهو ما يعني أن الصراع يجب أن يبدأ ولفترة طويلة بين الطبقة البورجوازية والطبقة العمالية بقيادة الحزب الثوري (المثقف الجماعي بلغة "غرامشي")[433].

إن "غرامشي" كما يبدو من تحليلاته يقوم بفصل المجتمع السياسي عن المجتمع المدني، ويميز بينهما سواء على مستوى استراتيجيات عملهما أو إيديولوجيتها، فالمجتمع السياسي عنده يقوم على أساس السيطرة عن طريق استخدام وسائل القهر المادي والمعنوي (القانون، الحزب، الجيش، القضاء...)، عكس المجتمع المدني الذي يقوم على أساس الهيمنة عن طريق إنتاج الإيديولوجية

429 - محمد سلام شكري، نفس المرجع السابق. ص 27.

430 - محمد شخمان، نفس المرجع السابق.

431 - الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد 27. 01 يناير 1999. ص 30.

432 - مصطفى اعراب محمد الهلالي، ما هو المجتمع المدني؟ مطبعة أمبريال، الرباط. الطبعة1، 1999. ص 43.

433 - محمد سلام شكري، نفس المرجع السابق. ص 28.

والخطاب الرمزي من خلال المثقف العضوي والجمعي (الكنيسة، المدرسة، الإعلام، النقابة...)[434]. وتبعا لذلك، فإن المجتمع المدني مع "غرامشي" عكس "ماركس" هو فضاء للتنافس الإيديولوجي، وليس فضاء للتنافس الاقتصادي، وبذلك نقل المفهوم من البنية التحتية حيث الواقع المادي الاقتصادي والإنتاجي إلى البنية الفوقية حيث السياسة والإيديولوجية[435].

خلاصة القول، فالمجتمع المدني كمفهوم وآلية عمل تبلور مع مطلع القرن (17)، وجاء معبرا عن الفلسفة الليبرالية، مهدما لنظرية الحق الإلهي للملوك في الحكم، وعلى أنقاضها أسس ذاته كناسج لسلطة دنيوية، وكان معبراً فعليا على المجتمع الرأسمالي الناشئ، غير أن "غرامشي" حول المفهوم ليستعمله في معركته الإيديولوجية ضد الفكر الرأسمالي[436].

إن المرجعيات الأوربية في الموضوع سواء كانت واقعا تاريخيا أو اجتهادات فكرية يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير، ويجب أن لا تنقلب إلى "نموذج سلف" يهيمن على الفكر ويوجه الرؤية[437].

لكن ماذا عن السياق الذي جاء فيه مفهوم المجتمع المدني في المغرب؟ وكيف تشكل؟ وماهي المسارات التاريخية التي مر منها؟ وما هي الآفاق المستقبلية التي سيعمل المجتمع المدني على تحقيقها لكسب رهان التنمية المنشودة؟

III. السياق العام لبروز مفهوم المجتمع في المغرب:

نشير في البداية إلى أن المجتمع المدني كان دوما أحد المكونات الرئيسية الفاعلة داخل المجتمع المغربي، فأشكاله وأساليب تعبيره عرفت تغيرات متكررة ومستمرة، حيث كان يستوجب على مكوناته التأقلم مع المستجدات الداخلية والخارجية، كما أن درجة تأثيره لم تكن دوما بنفس الحدة، فقد تحكمت في وثيرة فعاليته ضوابط عديدة[438].

ولعله من الجوهري أن نثير مسألة أساسية تتمثل في أن المغرب، وأيضا باقي البلدان العربية الإسلامية، عرفت أشكال من التنظيمات الاجتماعية التي ساهمت بدور فعال في تأطير المجتمع، والقيام ببعض المهام الأساسية في عدة مستويات.

وإذا عدنا إلى تجربة المغرب، نجده عرف مجموعة من المؤسسات التقليدية الشعبية، وظفها لحماية الفرد من القهر المخزني أو للتمرد عليه أو القيام بالأعباء الاجتماعية التي توالت عبر العصور، من ذلك نجد مؤسسة القبيلة، والزاوية، والحنطة وكذا المؤسسة التربوية (الكتاب [المدرسة] التي كانت تعلم أصول الدين والشريعة)، هذه المؤسسات كانت تنبثق من المجتمع، نظرا لحاجياتها وأيضا لأدوارها المهمة[439].

بدأ تداول مفهوم المجتمع المدني في المغرب في عقد السبعينيات، وبنهاية الثمانينات وبداية التسعينات أصبح المصطلح الأعجوبة مصطلح زئبقي يتكلم به الجميع ويعني جميع الأشياء، هو يعني الشعب المتحضر، ويعني الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدولة التعددية، ويعني مجموع المؤسسات الحديثة المستقلة عن الدولة، ويشير كذلك إلى مجتمع مزدهر اقتصاديا، ويصبح أحيانا المشروع المجتمعي المنشود.

1. دو افع تشكل المجتمع المدني:

لعبت الدولة دورا أساسيا بعد الاستقلال في خلق تنظيمات اجتماعية جديدة، يمكنها أن تستجيب للتحولات التي عرفها المغرب بفعل سن الدولة سياسة ليبرالية، وفي فترة السبعينات عرف المغرب ميلاد مجتمع مدني لم يكن له حضور من قبل، وهي الجمعيات المهتمة بالشأن الحقوقي، نظرا لما اتسمت به الفترة من فعل تسلطي وقمعي دموي درجت بعض الأدبيات المعاصرة على تسميتها بسنوات الجمر والرصاص. ثم تزايد عدد الجمعيات المهتمة بمجالات أخرى، لكن رغم هذا التحول، فإن طبيعة المرحلة لم تكن لتسمح بحركية هذه المؤسسات، والتي تعرض العديد منها لمضايقات بسبب مواقفها، كما أن العمل النقابي خضع لمتطلبات

434- سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 110. أبريل 1990. ص 67.

435 - كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 27، مارس 1999. ص 18.

436- محمد شخمان، نفس المرجع السابق.

437- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني تساؤلات وافاق وعي المجتمع بذاته، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر . ط 1، 1998. ص 40.

438- حميد العموري، المجتمع المدني في المغرب الواقع والتحديات، مجلة وجهة نظر، عدد 7، ربيع 2000.

439 - محمد شخمان، نفس المرجع السابق.

الظرفية السياسية لكل مرحلة، حيث تناسلت النقابات وخرجت من رحم مركزية الاتحاد المغربي للشغل، بناء على مواقف النقابة من العمل السياسي والدولة[440].

لقد شهدت السبعينيات ميلاد لجان لمقاومة القمع والتعذيب، نظرا لانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، وانطلاقا من الثمانينات أخذت عدة منظمات من المجتمع المدني على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان[441]، وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي تميزت بانفتاح سياسي، عرف المجتمع المدني في المغرب تطورا ملحوظا كميا ونوعيا، ما يوضح كيف أن الدولة غيرت من نهجها التسلطي ونظريتها الأحادية في تدبير شؤون البلاد وخصوصا المحلية منها، إلى رؤية جديدة تقوم على فسح المجال أمام المجتمع المدني لاضطلاع بعدة أدوار داخل الحياة العامة (بعيدا عن السياسة) تصب في اتجاه تحقيق هدف التنمية ... لكن إزاء حركية المجتمع المدني وتزايد عدد الجمعيات، وللحفاظ على مصالح أطراف أخرى (حزبية، نقابية)، قامت السلطة باختراق التنظيمات والجمعيات المدنية، وعملت على إنشاء جمعيات كبرى أو جهوية تتوزع على المحاور الجغرافية الكبرى للبلاد، والهدف منها تنموي في ظاهره، ولكن في العمق احتواء واحد من استقلالية العمل الجمعوي السند الأساسي للمجتمع المدني[442].

يرجع تطور ونشأة المجتمع المدني في المغرب إلى عدة أسباب حددتها "عائشة بلعربي"[443] في خمسة وهي:

- **أسباب سياسية:** تعود إلى الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب خلال العقود الأخيرة مع صعود أشكال الديمقراطية وحقوق الإنسان...
- **أسباب اقتصادية:** تتجلى فيما عرفه المغرب في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من اختلالات اقتصادية، ومن ضغوطات خارجية وداخلية، أرغمته على تبني سياسة تسوية قوية قائمة على الصرامة المالية من أجل التخفيف من العجز، وتقليص حجم القروض، وتصحيح التوازنات الاقتصادية، مما نجم عن كل هذا تخلي الدولة عن جزء من مسؤولياتها للقطاع الخاص والجمعيات المدنية.
- **عوامل اجتماعية:** ارتبطت في جوهرها بسياسيات التعديل الهيكلي، وما استدعته من تقليص في دعم المنتوجات الأساسية، وتخفيض المصاريف الخاصة بالتربية والصحة، مما أصاب في العمق العائلات القروية والحضرية، حيث تصاعدت نسبة الفقر والبطالة، إضافة إلى ظهور الفوارق الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع المغربي، وقادت هذه العوامل المرتبطة كليا إلى استياء شعبي ترجم في انتفاضات قامت في المدن خصوصا، منها: انتفاضة 1984 وانتفاضة 1990، مما استدعى إعادة تأطير الشباب، وتبني الدولة سياسة المصالحة مع الحركة الجمعوية.
- **عوامل ثقافية:** ارتبطت أساسا باتساع التعليم كما وكيفا، إضافة إلى التراكم الثقافي.
- **عوامل خارجية:** ارتبطت هذه العوامل بالنظام العالمي الجديد الذي ألغى صورة الدولة ذات السيادة العليا المطلقة، أي الدولة الوطنية، واستبداله في ظل مشروع العولمة بالدولة العالمية.

2. المجتمع المدني والدولة المغربية: أية علاقة؟

يعتبر المجتمع المدني والدولة إحدى ثنائيات الوجود الاجتماعي التي لا تحتمل فصل أو عزل إحدى طرفيها عن الآخر، بحيث أن الحديث عن المجتمع المدني، ينقلنا بالضرورة للحديث عن علاقته بالدولة، أي العلاقة بينه كمجتمع مدني وبين الدولة كمجتمع سياسي، بمعنى، هل هي علاقة قائمة على الاحترام والتجاوب أم علاقة قائمة على الإقصاء أو التهميش؟[444]هل هي علاقة مبنية على الطاعة والخنوع أم علاقة مبنية على الحق والديمقراطية؟

440 - سالم أكويندي، العمل الجمعوي بالمغرب وصياغات المجتمع المدني، مجلة الشعلة، عدد 2. يونيو 1998.

441 - المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك. تقرير الخمسينية. دار النشر الدار البيضاء، المغرب 2006. ص 73.

442 - سالم اكويندي، نفس المرجع السابق.

443 - عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء، وعي المجتمع بذاته، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء 1998. ص 111 - 114.

444 - سالم الساهل، تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب، مجلة أبحاث، عدد 55. 2003. ص 47.

تنبني فرضية المجتمع المدني على وجود تعارض أساسي عميق بين الدولة كجهاز سلطة وبين المجتمع، فالأول، هو مجال الضرورة والعقلنة والمشروعية، بينما الثاني، هو نداء الحرية والحقوق والرغبات، فالهم الأول لكل جهاز دولة هو استخلاص أكبر قدر من الطاعة من طرف المواطن وحيازة مصادقته، لكنه هم مزدوج بهم آخر، هو إحكام القبضة على كل مناحي الحياة الاجتماعية حتى لا تنفلت الأمور من بين أيديها.

إن هم الدولة الأول هو السيطرة على الحياة الاجتماعية، لذلك تلجأ الدولة إلى أدوات السيطرة الفيزيائية المعروفة (أو ما يسمى في السوسيولوجيا الماركسية بالأجهزة القمعية للدولة الجيش، والشرطة، والسجون، والمحاكم...)، أي إلى أدوات أو آليات العنف السافر، وإلى السيطرة المعنوية أو أدوات العنف الرمزي أو ما يدعى بالأجهزة الإيديولوجية للدولة (وسائل الإعلام، المؤسسات التعليمية، الثقافة، الدين...)، وكذلك تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى، كالإغراء اتجاه الأفراد والجماعات بتقديم المكافآت (رخص الترقية الإدارية، الإيفاء للحج...) واستعمال العلاقات الشخصية، الاستقطاب أو التوريط... فالهدف الأقصى للدولة هو تحويل المجتمع إلى واجهة مدنية للسلطة، وهذا لا يتم إلا بإقامة كاملة ميكروسكوبية لأوصال المجتمع المدني[445].

لقد أصبحت الدولة المعاصرة دولة الحق والقانون، فهي بهذا المعنى، تتجاوز كل الهيئات سياسيا وأخلاقيا، لأنها تعرف نفسها إزاء المجتمع المدني بكونها دولة المثل، لاعتبارها هي التي تشرع وتحتكر وتدعي تخليق استخدام وسائل العنف باسم القانون، بحيث لا يتبقى للمجتمع المدني من وسائل الضغط إلا ما تعتبره الدولة التزاما بنص القانون، فالإضراب، والتجمهر، والاعتصام، والتعبير عن الرأي، والمطالبة بحق الشغل وغيرها من المطالب الاجتماعية، والحقوقية، والسياسية، والثقافية، والدينية، أصبحت ملزمة بإتباع ما ترغب الدولة في أن يكون الوسيلة الوحيدة المتبقية بيد المجتمع المدني للتعبير عن نفسه وعن مطالبه وتطلعاته.

تبذل الدولة جهدا مضاعفا لتجريد المجتمع المدني من حرية استخدام الوسيلة التي يراها هو مناسبة وفعالة، ومن ثم، فاستراتيجية المجتمع المدني محكومة باستراتيجية أعلى وأقوى، هي استراتيجية الدولة، وانطلاقا من هذا المنظور، فالمجتمع المدني ليس إضعافا للدولة، كما قد نفهم أو نتوهم، وإنما هو حاجة ماسة لقوة الدولة، ولذلك، فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني، فإنها سوف توجده بوسائلها وطرائقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تحتاج حيويته لديمومتها، وعلى هذا الأساس، فالدولة أيضا تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطاتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبقاء هذه السلطة[446].

أما بالنسبة المجتمع المدني بالمغرب، فقد تميز إبان السبعينيات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة، هذه المحطات يتم اختزالها في ثلاثة مواقف طبعت تعامل السلطة مع فعاليات المجتمع المدني، وهي كالتالي:

- **المواجهة:** وقد امتدت هذه المرحلة من بداية السبعينيات إلى أواسط الثمانينات، وتميزت باصطدام مباشر مع ما كان يشكل أنوية مجتمع مدني ناشئ، والذي كان في غالبه على صلة بهذه الدرجة أو تلك مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية.
- **المنافسة:** حيث انتبهت السلطة في أواسط الثمانينات إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني، ومن تم عمدت إلى خلق جمعيات ترفع نفس الأهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة، وأمدتها بجميع الإمكانات المادية، وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع (مثل جمعية أبي رقراق، جمعية الإسماعيلية، جمعية أنكاد، جمعية المحيط، إلخ...). والملاحظ، أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة جهات المغرب، بل أصبحت غطاءً للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية.
- **الاحتواء:** مع مطلع التسعينات تغيرت استراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك، اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعه في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام.

445 - محمد سبيلا، المغرب في مواجهة الحداثة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، غشت 1999. ص 72.

446- elrhailani@maktoob.com. www

إن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدأ يعرفها مغرب التسعينيات، والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن ثم، إشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة لامتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا، جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية التي تفضل التعامل مع المؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية، نظراً لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، والاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب، والعالم الثالث عموما، لا تمثل تمثيلا أمينا لمصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني، ومن ثم فوصول هذه الجهات إلى أهدافها، وهي ليس كلها بريئة، يمر بالضرورة عبر قنوات مؤسسات المجتمع المدني[447].

ويرى "محمد سبيلا" أن الدولة المغربية منشدة بين قطبي التحديث والأصالة، وذلك للموازنة بين مصدرين للمشروعية :مشروعية الأصول ومشروعية الانجاز والتطور (المشروعية العصرية). لذلك، تجد الدولة نفسها من جديد وقد دخلت منطق الموازنة والتسويات، من أجل إرضاء طرفين متعارضين والتوفيق بما يحقق استمراريتها.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموضع بشدة هو إذا كان مفهوم المجتمع المدني يدخل في سياق استراتيجية دعم الديمقراطية كآلية للحد من هيمنة السلطة، فإنه يتعين علينا أن نتساءل: هل مطالب المجتمع المدني مطالب ديمقراطية وعقلانية وتحديثية حقا أم تعبير عن أنانيات فردية أو فئوية من منظورات خصوصية[448]؟

خاتمة:

يتبيّن من خلال هذا التحليل أن مفهوم المجتمع المدني لا يمكن اختزاله في تعريف واحد جامع، بل يظل مفهوماً إشكالياً مفتوحاً، يتحدد بتعدد سياقاته التاريخية وتباين خلفياته النظرية. فهو، في الآن ذاته، فضاء للفعل الجماعي، وآلية للوساطة بين الدولة والمجتمع، ومجال للصراع والهيمنة، كما بلور ذلك كل من كارل ماركس وأنطونيو غرامشي، بقدر ما هو أيضاً تعبير عن مطلب الحرية والتنظيم الذاتي كما في التصورات الليبرالية الكلاسيكية.

كما أن نقل هذا المفهوم إلى السياق العربي والمغربي يكشف عن مفارقة دلالية وبنيوية، تتجلى في الفجوة بين أصوله الغربية المرتبطة بالتحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، وبين تمظهراته المحلية التي تظل رهينة بشروط تاريخية وسياسية خاصة. ففي الحالة المغربية، يظهر المجتمع المدني كنتاج لتفاعلات معقدة بين الدولة والمجتمع، تتراوح بين منطق الصراع، والمنافسة، والاحتواء، مما يحدّ من استقلاليته ويجعل أدواره محكومة بتوازنات السلطة وإكراهات الواقع السوسيو-سياسي.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في توسيع مجال المجتمع المدني كمجرد بنية تنظيمية، بل في إعادة بناء شروط فعاليته بوصفه فاعلاً نقدياً مستقلاً، قادراً على الإسهام في ترسيخ قيم الديمقراطية، وتعزيز المشاركة المواطِنة، وإعادة التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإن أي تفكير في مستقبل المجتمع المدني يظل مشروطاً بمدى قدرته على تجاوز وظائفه الأداتية، والارتقاء إلى مستوى الفاعل التاريخي المنتج للتحول الاجتماعي والسياسي.

البيليوغرافيا

قائمة الكتب والمراجع:

- أبو حلاوة كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 27، 01 يناير مارس 1999.
- أعراب مصطفى و الهلالي محمد، ما هو المجتمع المدني؟ مطبعة أمبريال، الرباط، الطبعة 1، 1999.
- أكويندي سالم، العمل الجمعوي بالمغرب وصياغات المجتمع المدني، مجلة الشعلة ، عدد 2، يونيو 1998.
- برنوصي عمر، مفهوم المجتمع المدني، مجلة فكر ونقد، عدد 37، مارس 2001 .

447 - رشيد جرموني، نفس المرجع السابق. ص 35 -36

448 -محمد سبيلا، نفس المرجع السابق. ص 78 .

- بنسعيد العلوي سعيد، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 110 أبريل 1990.
- جان بيار لوفيفر وبيار ما شيرى، هيغل والمجتمع، ترجمة منصور القاضي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى 1993.
- جرموني رشيد، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية، مجلة فكر ونقد، عدد 97، أبريل 2008.
- الجنحاني الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر ، العدد الثالث، المجلد 27، 01 يناير/ مارس 1999.
- الساهل سالم، تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب، مجلة أبحاث، عدد 55. 2003.
- سبيلا محمد، المغرب في مواجهة الحداثة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، غشت 1999.
- سلام شكري محمد، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي)، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 36. 1 أبريل 2008.
- عابد الجابري محمد، المجتمع المدني تساؤلات وافاق وعي المجتمع بذاته، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، ط 1، 1998.
- عابد الجابري محمد، المجتمع المدني ليس مطلبا بل هو واقع يكون موجود أو غير موجود، سلسلة مواقف، دار النشر المغربية أديما، العدد 39، مايو 2005.
- عائشة بلعربي، الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء، وعي المجتمع بذاته، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1998.
- العموري حميد، المجتمع المدني في المغرب الواقع والتحديات، مجلة وجهة نظر ، عدد 7، ربيع 2000.
- المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك. تقرير الخمسينية. دار النشر الدار البيضاء، المغرب 2006.
- واصف منصور، المجتمع المدني الضرورات التحديات والمحاذير، دار النشر المغربية عين السبع، الدار البيضاء 2007.

الجرائد:

- شخمان محمد، المجتمع المدني وإشكالية الفهم بالمغرب، صحيفة السياسة، العدد 25، الصادر بتاريخ 26 فبراير 04 مارس 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

- Akoun André, Pierre Ansart: Dictionnaire de sociologie, Paris: Le Robert et le Seuil, 1999.
- Boudon Raymond, Bourricaud François: Dictionnaire de la pense Sociologique, Presses Universitaires de France(PUF), 2e Ed, Paris, 2005.
- Gordon Marshall: Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University Press, Second Ed, 1998.
- Boudon Raymond , Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard Lécuyer : Lexique de sociologie, Paris: Éditions Dalloz, 9e éd, 2017.
- Turner, Bryan S: Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press, 2006,

المواقع الالكترونية

www.elrhailani@maktoob.com